

عقد الخدمات المصرفية الالكترونية الأساسية

الطرف الأول (البنك)

بنك بانورينت فرنسا – فروع الإمارات العربية المتحدة، وهو فروع لشركة أجنبية مسجلة وقائمة وفقاً لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة (ويُشار إليه فيما بعد بـ "البنك").

و

الطرف الثاني (العميل)

☐ السيد / السيدة / الأنسة _____، صاحب الحساب الأساسي رقم _____، والذي اختار عنوانه في _____ أو ص.ب. _____

(ويُشار إليه فيما بعد بـ "العميل").

أو

☐ السادة _____، أصحاب الحساب الأساسي رقم _____، الذين اختاروا عنوانهم في _____ أو ص.ب. _____ (ويُشار إليهم فيما بعد بـ "العميل").

أو

☐ الكيان الاعتباري (شركة – مؤسسة) _____، صاحب الحساب الأساسي رقم _____، الذي اختار عنوانه في _____ أو ص.ب. _____ ويمثله _____ (ويُشار إليه فيما بعد بـ "العميل").

1- الغرض من الاتفاقية

1.1 تحدد هذه الاتفاقية حقوق والتزامات العميل والبنك فيما يتعلق بالخدمات المصرفية الالكترونية الأساسية التي يضعها البنك تحت تصرف العميل بناءً على طلبه.

لأغراض هذه الاتفاقية، مصطلح "الخدمات المصرفية الإلكترونية الأساسية" يعني الخدمة التي يقدمها البنك والتي يستطيع العميل من خلالها الحصول عن بُعد عبر الإنترنت على معلومات محددة بشأن حساباته المفتوحة لدى البنك (وهي: الاطلاع على وضع الحساب، والعمليات على الحسابات، وطباعة كشوف الحسابات، وطباعة رسائل سويفت الخاصة بالتحويلات الصادرة المنفذة).

ان هذه الشروط التعاقدية ملزمة قانونياً ومكملة للشروط والأحكام العامة الأخرى الموضوعة من البنك والتي تعد نافذة وسارية المفعول، وتبقى قابلة للتطبيق بما في ذلك – على سبيل المثال لا الحصر – شروط وأحكام فتح الحساب.

1.2 يوافق العميل ويتعهد بالالتزام بكافة ملاحق هذه الاتفاقية والامتثال لسائر إجراءات ومتطلبات البنك وقيوده وتعليماته أو أي شروط إضافية تتعلق بالدخول إلى واستخدام الموقع الإلكتروني الخاص بخدمات البنك الإلكترونية، وتلك التي قد يصدرها البنك من حين لآخر و/أو يتم نشرها على الموقع الإلكتروني الخاص بخدمات البنك الإلكترونية.

2- طرق التحقق من الخدمات المصرفية الإلكترونية

يجب على العميل أن يقوم بنفسه بعملية التحقق للدخول الى الخدمات المصرفية الإلكترونية ووفقاً لإجراءات التحقق المعتمدة.

ويعتبر البنك أن كل شخص يستكمل إجراءات التحقق هو مستخدم قانوني، بغض النظر عما إذا كان الطرف المعني هو بالفعل مستخدماً مصرحاً له بالفعل، وبالتالي يكون البنك مخولاً بتوفير المعلومات المطلوبة من خلال الخدمة.

3- المخاطر

3.1 يتحمل العميل منفرداً المخاطر الناجمة عن: (i) التلاعب بنظام معلوماته (مثل: جهاز الكمبيوتر، الشبكة...) من قبل مستخدمين غير مشروعين، (ii)

اختراق اسم المستخدم و/أو كلمة المرور الخاصة به، (iii) أو أي ارتباط للغير بنقل البيانات.

3.2 يدرك العميل المخاطر التي قد تنشأ عن المعاملات المنفذة عبر قنوات الخدمات المصرفية الإلكترونية باستخدام أنظمة مفتوحة يمكن لأي شخص الوصول إليها (مثل، على سبيل المثال لا الحصر: شبكات نقل البيانات العامة والخاصة، خوادم الإنترنت، مزودو الوصول...). ان استخدام المستخدم للتشفير لا يمنع الأشخاص غير المصرح لهم من إجراء عمليات تلاعب قد تستهدف نظام معلومات المستخدم المصرح له، وخاصة عبر الإنترنت، والتي يتحمل العميل مسؤوليتها. في حال بدء نشوء اتصال مع البنك من خلال قناة الخدمات المصرفية الإلكترونية، يوافق المستخدم المصرح له على مراقبة، لغرض مكافحة الأخطاء والانتهاكات، صحة عنوان البنك المطلوب والتشفير الخاص بنقل البيانات باستخدام رمز أمني كما هو محدد في مواد الاتصال الإلكتروني على موقع الخدمات المصرفية الإلكترونية. وفي حال وجود أي تضارب، يجب قطع الاتصال فوراً ويجب الإبلاغ عن الحثيات إلى البنك.

3.3 علاوة على ذلك، يوافق المستخدم المصرح له على اتخاذ الاحتياطات اللازمة لضمان أمان أي بيانات مخزنة في نظام معلومات ذلك الشخص.

4. الالتزام بالاحترار وممارسة الحرص الواجب

4.1 يلتزم العميل باتخاذ الحرص الواجب لحماية بياناته الأمنية، مثل اسم المستخدم وكلمة المرور من الوصول أو الاستخدام غير المصرح به. حيث يجب أن تبقى بيانات الاعتماد الخاصة بالخدمات المصرفية الإلكترونية سرية. ولا يجوز بأي حال من الأحوال الإفصاح عنها ناهيك عن نقلها إلى أشخاص آخرين أو تخزينها إلكترونياً.

4.2 يجب اختيار كلمات المرور بطريقة تجعل من الصعب اكتشافها أو استنتاجها (أي لا تكون مستندة إلى أرقام الهواتف، تواريخ الميلاد، أرقام لوحات السيارات، إلخ...). يجب على العميل تغيير كلمة مرور الخدمات المصرفية الإلكترونية من وقت لآخر.

4.3 يجب على العميل التأكد من أن أي جهاز كمبيوتر أو أي جهاز آخر يُستخدم للوصول إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية خالٍ ومحمي من برامج التجسس والفيروسات وأي مكونات أخرى قد تغزو أو تدمر أو تعطل ، وذلك من خلال استخدام برامج مكافحة الفيروسات، مكافحة برامج التجسس، جدار الحماية الشخصي، وجدار الحماية للتطبيقات. يعد العميل مسؤولاً عن اعتماد وتنزيل آخر التحديثات الأمنية على نظام التشغيل والمتصفح وأي تطبيقات أخرى مثبتة على جهاز الكمبيوتر أو أي جهاز آخر يُستخدم للوصول إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية.

4.4 يجب على العميل الامتثال للتعليمات أو التوصيات التي قد يصدرها له البنك من وقت لآخر بشأن أمن الخدمات المصرفية الإلكترونية، كما هي معروضة ومتاحة من حين لآخر عبر الخدمات المصرفية الإلكترونية. ومع ذلك، فإننا لا نضمن أن تكون هذه التعليمات الأمنية شاملة أو كاملة.

4.5 عندما يتم إخطار العميل من خلال رسالة الخدمات المصرفية الإلكترونية بالاتصال بالبنك ، يجب على العميل الاتصال بخدمة العملاء خلال ساعات العمل على الأرقام التالية: فرع دبي: 00971 4 2307272 وفرع الشارقة: 00971 6 5308361 أو بزيارة الفرع الذي يتعامل معه.

4.6 يتعهد العميل بإخطار/أو الاتصال بالبنك فوراً إذا كان هناك سبب للاعتقاد أو الشك أو العلم بما يلي:

(أ) قد تكون بيانات اعتماد الخدمات المصرفية الإلكترونية قد تم اختراقها؛

(ب) حصول دخول غير مصرح به إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية على حساباته التي من الممكن الدخول إليها عبر الخدمات المصرفية الإلكترونية؛

5. المسائلة

يكون العميل مسؤولاً قانونياً ومُلزماً عن كافة الأنشطة التي يتم تنفيذها بعد أن يمنح النظام حق الوصول بناءً على تحقق إيجابي من بيانات الاعتماد.

6. حدود المسؤولية

6.1 يوافق العميل ويقر بإجراءات التحقق المتفق عليها؛

6.2 باستثناء حالات الإهمال، أو الإهمال الجسيم، أو سوء التصرف المتعمد على مستوى البنك ، يؤكد العميل بموجبه أن البنك لن يكون مسؤولاً بأي حال من الأحوال عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو عقابية أو خاصة أو تبعية أو خسائر اقتصادية يتكبدها العميل، سواء نشأت أو مرتبطة بما يلي (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر) :

(أ) الخسائر أو الأضرار أو التكاليف الناشئة عن أو المرتبطة بالتعليمات المقدمة عبر الخدمات المصرفية الإلكترونية إذا كانت غير صحيحة أو غير دقيقة بأي شكل وأياً كانت؛

(ب) الخسائر أو الأضرار أو التكاليف الناشئة عن استخدام بيانات اعتماد الخدمات المصرفية الإلكترونية المخترقة بشكل إحتيالي من قبل طرف ثالث.

(ج) الخسائر أو الأضرار أو التكاليف الناشئة نتيجة أي اتفاقيات خدمات مقررة من قبل شركات الاتصالات و/أو مزودي خدمات الإنترنت، أو نتيجة أي عطل أو تعطل أو انقطاع في الآلات أو الأنظمة أو الاتصالات، أو عطل أو خلل أو تقصير من أي من شركات الاتصالات و/أو مزودي خدمات الإنترنت؛

(د) الأضرار الناجمة عن فقدان الأرباح أو التصرف بحسن نية أو الاستخدام أو البيانات أو غيرها من الخسائر غير الملموسة الناشئة عن أو المرتبطة بأسباب، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

(i) أي استخدام أو عدم القدرة على الاستخدام أو انقطاع أو اضطراب في استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية لأي سبب كان؛ أو

(ii) أي نظام أو أجهزة برمجة (سوفوير) أو برامج أستمسية (هادوير) أو اتصالات أو فشل في الخادم أو الاتصال أو خطأ أو إغفال أو انقطاع أو تأخير في الإرسال أو فيروس كمبيوتر؛

(هـ) الخسائر أو الأضرار أو التكاليف التي يتكبدها العميل نتيجة أخطاء في الإرسال، أو الأعطال أو العيوب التقنية، أو الأعطال أو التدخل غير المشروع أو التسلل إلى الأجهزة أو الشاشات أو أنظمة أخرى خاصة بالعميل أو الأنظمة المتاحة عموماً للجمهور؛

7. القوة القاهرة

لن يكون البنك مطالباً أو مسؤولاً تجاه العميل عن :

(أ) حالات التأخير أو الإخفاق في الأداء، سواء كانت متوقعة أم غير متوقعة؛ و/أو

(ب) أي خسائر أو نفقات أو أضرار ناشئة بأي شكل من الأشكال، سواء كانت متوقعة أم غير متوقعة،

ناجمة عن أو بسبب أي ظروف أو أسباب خارجة عن السيطرة المعقولة للبنك.

8. حالة الحساب المشترك / الملكية المشتركة للخدمة

8.1 بموجب شروط هذه الاتفاقية، لا يجوز للعميل الذي يكون شريكاً في حساب مشترك أو مالئاً مشتركاً لمنتج أو خدمة يقدمها البنك أن يطلب بيانات اعتماد الخدمات المصرفية

الإلكترونية المتعلقة بذلك الحساب أو المنتج أو الخدمة إلا إذا حصل على تفويض خطي وصريح من جميع الشركاء الآخرين في الحساب أو المالكين المشاركين للمنتج/ الخدمة.

8.2 في الحالات التي يُمنح فيها مثل هذا التفويض من قبل الشركاء في الحساب أو المالكين المشاركين للمنتج / الخدمة ، فإن كافة الشروط والأحكام الواردة في هذه الاتفاقية تنطبق على كل الشركاء في الحساب أو المالكين المشاركين للمنتج / الخدمة.

8.3 انه من المتفق عليه بموجبه صراحة إن إلغاء تفويض أحد الشركاء في الحساب أو المالكين المشاركين من قبل أي من الشركاء أو المالكين الآخرين يجب أن يتم خطياً، وأن ذلك سيؤدي إلى إلغاء هذه الاتفاقية.

8.4 يتحمل الشركاء أو المالكون المشتركون في الحساب وحدهم وبالتضامن والتكافل فيما بينهم وبدون تجزئة أي مخاطر ناتجة عن استخدام بيانات اعتماد الخدمات المصرفية الإلكترونية قبل أن يكون قد تم تنفيذ الإلغاء وفق الإجراءات المعتادة.

9. رسوم الخدمة

9.1 في الوقت الحالي، يعتبر الإعداد الأولي للخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات عبر الإنترنت مجاني ولا يوجد اشتراك شهري لاستخدامه.

10. مدة هذه الاتفاقية

10.1 مدة هذه الاتفاقية سنة واحدة تبدأ من تاريخ توقيع العميل عليها.

10.2 يتم تجديد هذه الاتفاقية بشكل تلقائي لمدة عام واحد عند كل تاريخ انتهاء صلاحية لها ما لم يُرسل العميل تعليمات خطية بخلاف ذلك إلى البنك قبل شهر واحد على الأقل من انتهاء صلاحيتها.

11. إنهاء العقد

يجوز للعميل إلغاء هذه الاتفاقية من طرف واحد، بشرط التزامه بإرسال إشعار خطي إلى البنك، مع إقرار استلامه من قبل موظفي البنك المُخوّلين. وللبنك الحق في إلغاء الاتفاقية من طرف واحد، دون أي مبرر أو إشعار مُسبق. ويعمد البنك إلى إبلاغ العميل بذلك الإلغاء.

12. إيقاف الوصول إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية

12.1 بناءً على طلب صريح، يقوم البنك بإيقاف الوصول الإلكتروني عبر قنوات الخدمات المصرفية الإلكترونية. ويمكن إيقاف الوصول بقرار من البنك أو بناءً على طلب مُقدم من العميل نفسه.

12.2 يحتفظ البنك بحقه في إيقاف الوصول، في أي وقت، ودون إشعار مُسبق، في حال رأى ذلك ملائماً. لا يُمكن استعادة الوصول المتوقف بناءً على قرار من البنك إلا بطلب خطي من العميل، وذلك فقط في حال زوال الأسباب التي أدت إلى الإيقاف.

12.3. يتم استعادة الوصول المتوقف بناءً على طلب العميل وبالتاريخ الذي يُحدده ، بشرط أن تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول بحلول هذا التاريخ.

14. حالة الوفاة أو فقدان الأهلية

14.1 في حالة وفاة أو فقدان أهلية العميل أو الممثل القانوني ، فإن ذلك لا يلغي ولا يبطل بيانات اعتماد الخدمات المصرفية الإلكترونية إلا بعد إرسال إشعار خطي صريح من الورثة أو الممثل القانوني، وإبلاغ البنك بذلك أصولاً.

14.2. حتى في حال إرسال هذا الإشعار الخطي الصريح إلى البنك، يتحمل الورثة أو الممثل القانوني وحدهم أي مخاطر ناجمة عن استخدام بيانات اعتماد الخدمات المصرفية الإلكترونية بموجب هذا العقد قبل أن يُطبق حظره أو إبطاله بالإجراءات المعتادة.

15. القانون المطبق

15.1. تخضع هذه الاتفاقية وتُفسّر وفقاً لقوانين إمارة دبي. وتتم تسوية النزاعات الناشئة عن تفسير الالتزامات التعاقدية أو عدم تنفيذها ودياً. في حال تعذر تسوية النزاعات ودياً، تتم إحالتها إلى المحاكم المختصة في دبي للبت فيها.

- 15.2. يُقرّ الطرفان المتعاقدان بقبول شروط وأحكام هذه الإتفاقية ويتعهدان بالالتزام بها.
- 15.3. يُطبق قانون دولة الإمارات العربية المتحدة على كافة الإجراءات ، باعتباره القانون واجب التطبيق على أي نزاع.

16. خلفاء الطرفين

تُلزم هذه الاتفاقية ملزمة للطرفين وخلفائهما التزاماً لا يتجزأ.

17. شرط خاص

يلتزم العميل/المستخدم بعدم استخدام الخدمة لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به.

دبي، في:

بنك بانورينت فرنسا فرع دبي/ الشارقة العميل/الممثل القانوني

(خط اليد: القراءة والموافقة والتاريخ)

إخلاء المسؤولية

يقر العميل بأنه، بالنظر لطبيعة شبكة الإنترنت المفتوحة، فإنها ليست وسيلة اتصال آمنة تماماً، وباختياره التواصل مع البنك من خلال هذه الوسيلة، فإنه يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية وإرادته الحرة المنفردة ؛ وبناءً عليه، فإنه يوافق أيضاً على تعويض البنك عن كافة مستحققاته الناشئة عن استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، وبإسقاط أي حق له بالتقدم بأي دعوى ضد البنك بشأن أي خسارة أو ضرر قد ينجم نتيجة استخدام هذه الخدمة.